**الضوابط والقواعد التي تُحدد في ضوئها أسماء الله الحسنى**

***بحث فى : توحيد الصفات***

*إعداد / شادية بيومي حامد عطية*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

*‎*[*shadia@mediu.ws*](mailto:shadia@mediu.ws)

**خلاصة هذا البحث فى : الضوابط والقواعد التي تُحدد في ضوئها أسماء الله الحسنى**

**الكلمات الافتتاحيه : الميزه ، الاسلام، الكتاب**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الضوابط والقواعد التي تُحدد في ضوئها أسماء الله الحسنى**

* ***. موضوع المقالة***

تنوعت تعريفات أهل العلم لأسماء الله  وتباينت، وكان نتيجة هذا التنوع والتباين اختلافهم في تعيين ما يصح إطلاقه على الله  من الأسماء الحسنى، ولشيخ الإسلام عبارة جامعة في تحديد هذه الضوابط، وذلك عند قوله: الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها.

ويتميز هذا التحديد بميزتين هامتين تجعل منه أنسب الضوابط التي وضعها أهل العلم لأسماء الله الحسنى؛ وهما:

الميزة الأولى: موافقته للنص الشرعي، فهو مأخوذ من قوله : {ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ} [الأعراف: 180] فقوله في التعريف: الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يدعى الله بها، مأخوذ من قوله تعالى: {ﭶ ﭷ} فهذا القيد في التعريف جاء ليبين أحد أعظم الوظائف لأسماء الله الحسنى؛ فأسماء الله  هذه خاصيتُها أن الله  يدعى بها ويدعى الاسم نفسه دعاء العبادة أو دعاء المسألة؛ فبها يثني العبد على ربه  ويحمده ويمجده، وبها يطلب حوائجه من ربه.

وقوله في التعريف: وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، مأخوذ من قوله تعالى: {ﭴ ﭵ} فالألف واللام في قوله تعالى: {ﭴ ﭵ} للعهد، قال الإمام ابن حزم: والأسماء الحسنى بالألف واللام لا تكون إلا معهودة ولا معروفة في ذلك إلا ما نص الله تعالى عليه، وهي الأسماء المذكورة في القرآن والسنة، وهذا مبني على أن أسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق منها إلا ما ورد في الكتاب الكريم والسنة النبوية الصحيحة.

وقوله في التعريف: وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها، مأخوذ من قوله تعالى: {ﭴ ﭵ} فالحسنى تأنيث الأحسن، وهذا مبني على أن الله لا يسمَّى إلا بأحسن الأسماء وأجملها وأكملها، فأما ما كان من المعاني مسماه منقسم إلى كمال ونقص وخير وشر، لم يدخل الاسم المشتق منه في الأسماء الحسنى، وفي توضيح ذلك بالتفصيل يقول شيخ الإسلام: قال الله تعالى: {ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ} [الأعراف: 180] وقال تعالى: {ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ} [الإسراء: 110] وقال تعالى: {ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ} [طه: 8] وقال : {ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ} [الحشر: 24].

والحسنى المفضلة على الحسنة، والواحد الأحاسن، ثم هنا ثلاثة أقوال؛ إما أن يقال: ليس له من الأسماء إلا الحسني ولا يدعى إلا به، وإما أن يقال: لا يدعى إلا بالحسنى ويسمي بما يجوز وإن لم يكن من الحسنى، وهذان قولان معروفان، وإما أن يقال: بل يجوز في الدعاء والخبر وذلك أن قوله: {ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ} وقال: {ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ} أثبت له الأسماء الحسنى وأمر بالدعاء بها فظاهرُ هذا أن له جميعَ الأسماء الحسنى.

وقد يقال: جنس الأسماء الحسنى بحيث لا يجوز نفيها عنه كما فعله الكفار،وأمر بدعائه المسمى بها، بخلاف ما كان عليه المشركون من النهي عن الدعاء باسمه الرحمن، فقد يقال: قوله {ﭶ ﭷ} أمر أن يدعى بالأسماء الحسنى وألا يدعى بغيرها كما قال: {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ} [الأحزاب: 5] فهو نهي أن يدعوا بغير آبائهم.

ويفرق بين دعائه والإخبار عنه فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه فلا يكون باسم سيئ، ولكن قد يكون باسم حسن أو باسم ليس بسيئ، وإن لم يحكم بحسنه مثل اسم شيء وذات وموجود إذا أريد به الثابت، وأما إذا أريد به الموجود عند الشدائد فهو من الأسماء الحسنى، وكذلك المريد والمتكلم، فإن الإرادة والكلام تنقسم إلى محمود ومذموم، فليس ذلك من الأسماء الحسنى، بخلاف الحكيم والرحيم والصادق ونحو ذلك، فإن ذلك لا يكون إلا محمودًا.

لكن كل ما يذكر من أسمائه وصفاته في حال الإخبار عنه يدعى به في حال مناجاته ومخاطبته، وإن كانت أسماء المخلوق فيها ما يدل على نقصه وحدوثه، وأسماء الله ليس فيها ما يدل على نقص ولا حدوث، بل فيها الأحسن الذي يدل على الكمال، وهي التي يدعى بها، وإن كان إذا أخبر عنه يخبر باسم حسن أو باسم لا ينفي الحسن، ولا يجب أن يكون حسنًا.

وأما في الأسماء المأثورة فما من اسم إلا وهو يدل على معنى حسن، فينبغي تدبر هذا للدعاء وللخبر المأثور وغير المأثور الذي قيل لضرورة حدوث المخالفين للتفريق بين الدعاء والخبر، وبين المأثور الذي يقال أو تعريفهم بما لم يكونوا به عارفين؛ وحينئذٍ فليس كل اسم ذكر في مقام يذكَر في المقام، بل يجب التفريق.

وبهذا يتبين الشرط في تحديد ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى، وهو صحة الإطلاق بأن يقتضي الاسم المدح والثناء لنفسه، فيتم بذلك معرفة ما يصح إطلاقه في هذه الباب في حق الله  مِمَّا لا يصح إطلاقه، فتحفظ بذلك لهذا الباب خصوصيته عما سواه من باب الصفات والأخبار، ويأمَن مِن أن يدخل فيه ما ليس منه.

الميزة الثانية: أن المتأمل في هذا التعريف يجده قائمًا على شرطين أساسين، كلاهما يعطيه صفةَ التعريف الجامع المانع؛ فقوله: هي التي جاءت في الكتاب والسنة، هذا هو الشرط الأول في اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى، وهو ورود النص من الكتاب الكريم أو السنة النبوية الصحيحة بذلك الاسم.

وقوله -رحمه الله-: هي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها، هو الشرط الثاني في ضابط اعتبار الاسم من أسماء الله الحسنى، وهو صحة الإطلاق بأن يقتضي الاسم المدح والثناء بنفسه.

**المراجع والمصادر:**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**